موجة اعتقالات في صفوف قيادات الإخوان تطول ما يقرب من 290 شخصا

الجيش يتحفظ على مرسي لمحاكمته ... ربما بـ«الخيانة العظمى»

○ شرائح هواتف خارجية ضبطت مع الرئيس المعزول يجري بها اتصالات غير مراقبة

○ توالي البلاغات ضد الجماعة بـ«قتل المتظاهرين»

| القاهرة - من محمد الغبيري وأحمد عبدالعظيم وصلاح مغاوري |

مع تصاعد البلاغات والدعاوى القضائية المطالبة، بتوقيف الرئيس المعزول محمد مرسي وقيادات جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، بدأت الأجهزة المعنية في وزارة الداخلية والقوات المسلحة تنفيذ حملة لعدة قرارات بضبط وإحضار صادرة من النيابات والمحاكم المختلفة والتحفظ على قيادات في جماعة «الإخوان المسلمين» وعدد من قيادات الأحزاب الإسلامية الموالية، عقب بيان القوات المسلحة بإعلان خارطة طريق جديدة للبلاد، وسط تسريبات عن كشف خبايا قد تؤدي إلى محاكمة للرئيس المعزول.

وقالت مصادر أمنية لـ «الراي» إن الرئيس عند عزله ضبطت بحوزته عدة شرائح لهواتف محمولة خارجية، كان يجري من خلالها اتصالاته بجهات خارجية، خوفا من أن تكون هواتفه المصرية مراقبة من قبل الأجهزة الأمنية المصرية، مؤكدة أنه سيتم الكشف عنها، خلال الفترة المقبلة.

وفي ملف التحفظ على قيادات الجماعة، بناء على أوامر صادرة من النيابة العامة، قالت مصادر إن من بين المطلوبين مرسي، الذي قد يتم تسليمه خلال ساعات إلى المحاكمة الجنائية بعدة تهم، منها الخيانة العظمى والتسبب في قتل مواطنين مصريين، علاوة على استمرار نظر قضية الهروب من سجن وادي النطرون المتهم بها والمعروفة إعلاميا بقضية «الهروب الكبير».

وقالت مصادر أمنية، إنه تم تحديد ما يقرب من 290 شخصا من أعضاء جماعة الإخوان في الجيزة، وجار القبض عليهم، مضيفة انه سيتم التفاوض مع المتظاهرين المؤيّدين لمرسي، المعتصمين بميدان النهضة لفض الاعتصام.

وقالت مصادر قضائية وعسكرية إن النيابة العامة أصدرت أمرا بضبط وإحضار المرشد العام لجماعة «الاخوان المسلمين» محمد بديع والنائب الاول له خيرت الشاطر.

وقال رئيس نيابة جنوب القاهرة الكلية المستشار تامر العربي ان بديع والشاطر متهمان بالتحريض على قتل متظاهرين أمام المركز العام لجماعة «الاخوان» في المقطم.

تلاحم بين الجيش والشعب وابتسامة رجال الشرطة (خاص - «الراي»)

وأعلنت وزارة الداخلية أنه ألقي القبض على رئيس حزب الحرية والعدالة سعد الكتاتني، ونائب المرشد العام لجماعة الإخوان رشاد البيومي، ونقلا إلى سجن طرة.

وذكرت مصادر أمنية، ان القوات الأمنية والحرس الجمهوري انسحبت من أمام منزل مرسي في مدينة الزقازيق، بعد دقائق قليلة من بيان وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبدالفتاح السيسي. وأشارت إلى أن مرسي تمسك برفض طلب القوات المسلحة قبل ساعات من بيان عزله «لتمسكه بالشرعية واحترام إرادة الشعب الذي صوت له في انتخابات رئاسية قبل عام واحد فقط».

وقالت مصادر إن مرسي وحكومته يواجهون مصير الرئيس السابق حسني مبارك باتهامات «قتل المتظاهرين»، حيث يستعد عدد من المحامين والنشطاء لتقديم بلاغات ضد مرسي وحكومته وجماعته، أبرزها اتهامهم بقتل المتظاهرين، وتكدير السلم العام.

وكلف النائب العام المساعد والقائم بأعمال النائب العام المستشار حسن ياسين نيابة استئناف القاهرة، بالتحقيق في البلاغ الذي تقدم به المحامي عاصم قنديل، واتهم فيه كلا من مرسي والشاطر، والمرشد العام للإخوان محمد بديع والشيخ حازم أبوإسماعيل، ومجلس شورى الجماعة الإسلامية بالتحريض على قتل المتظاهرين، كما تقدم محام بمدينة بنها ببلاغ لنيابة القليوبية ضد مرسي اتهمه فيه بالتحريض على العنف وقتل المتظاهرين السلميين ضده.

وقال نقيب الفلاحين في محافظة كفر الشيخ علي رجب نصار، إنه سيتقدم بأول دعوى قضائية ضد مرسي لمحاكمته على ما تسبب فيه من أضرار للفلاحين، عندما أعلن في عيد الفلاح المصري أنه سيسقط الديون على المتعثر وغير المتعثر أقل من 10 آلاف جنيه، كما تقدم محام آخر ببلاغ ضد أعضاء شورى مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان، يتهمهم فيه بالخيانة العظمى والاستعانة بعناصر أجنبية لنشر العنف والإرهاب وقتل المتظاهرين.

وقالت حركة «تمرد» إن القيادة العسكرية التي أدارت اجتماع ممثلي القوى الوطنية والأزهر والكنيسة والدكتور محمد البرادعي في المشاورات حول خارطة الطريق قد أعلنت حضور رئيس حزب الحرية والعدالة سعد الكتاتني، الذي كان حضوره مرفوضا من قبل الحملة، إلا أن البرادعي تدخّل وأقنعهم بضرورة حضوره بسبب الظروف التي تمر بها البلاد، فوافقت الحملة، إلا أن الكتاتني هو من رفض في النهاية حضور الاجتماع.

وقضائيًا، قررت النيابة العامة حبس 6 من حراس بديع بعد القبض عليهم في الفيلا الخاصة به في التجمع الرابع، لمدة 4 أيام على ذمة التحقيقات، بتهم حيازة أسلحة وذخائر دون ترخيص ومقاومة السلطات، بعد أن عُثر معهم على 2 طبنجة حلوان وفرد خرطوش و13 طلقة وواق من الرصاص وسنج ومطاو قبل يومين.

قالت للسيسي إنها لا توافق على إزاحة أي رئيس منتخب وإن المسؤولية تقع على الجيش وحده

واشنطن حاولت رعاية تسوية بتعليق الدستور مقابل بقاء مرسي ... لكن الجانبين رفضا

| واشنطن - من حسين عبدالحسين |

الساعات الاخيرة قبل اعلان وزير الدفاع المصري القائد العام للقوات المسلحة الفريق اول عبد الفتاح السيسي بدء مرحلة انتقالية في مصر برئاسة رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور، شهدت كثافة غير مسبوقة في الاتصالات بين واشنطن والقاهرة، خاضها من الجانب الاميركي وزيرا الدفاع والخارجية تشاك هيغل وجون كيري، ورئيس هيئة الاركان المشتركة الجنرال مارتن ديمبسي.

ودفع تسارع التطورات الرئيس باراك اوباما الى قطع برنامجه المقرر وعقد لقاء في غرفة الاوضاع في قبو الجناح الغربي للبيت الأبيض. حضر الاجتماع المخصص للوضع في مصر كبار اركان الادارة، وفريق الامن القومي، وغاب عنه كيري الموجود خارج واشنطن، وحضر نيابة عنه وكيله وليام بيرنز.

توصل الفريق الاميركي الى نتيجة مفادها ضرورة تحذير الجيش المصري من خطورة ازاحة الرئيس محمد مرسي، وتم تقديم اقتراحات متعددة للتسوية، وفيما كان ديمبسي على اتصال بالسيسي، كان كيري يتحدث مع مرسي ومساعديه، وحاولت واشنطن رعاية تسوية تقضي ببقاء الرئيس، في مقابل تعليق الدستور، والعمل على تعديله، واجراء انتخابات برلمانية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وتقول المصادر الاميركية ان الطرفين في مصر تمسكا بمواقفهما. فالجيش أكد ان «ملايين المصريين يطالبون برحيل مرسي لذا لا بد من رحيله»، فيما قال مرسي ان «الموضوع لا يدور حول شخصه بل حول مبدأ الشرعية، وانه اذا كانت المعارضة ترغب في اي تعديلات دستورية او حكومية، فلتقدمها من خلال المؤسسات وتراعي القوانين»، وانه «لا يريد البقاء من اجل البقاء في المنصب، بل من اجل الدفاع عن الدستور والدولة لان هذا ما أقسم عليه».

هكذا ابلغ السيسي الاميركيين انه في ظل تصلب مرسي، لا بد من الاعلان عن بيانه، وحصلت محاولات اميركية متعددة لثنيه، وتم تأجيل الاعلان اكثر من مرة في الدقائق الاخيرة على أمل سماع أي تنازل من مرسي «يمكن بناء تسوية سياسية على اساسه»، حسب المصادر الاميركية، لكن مرسي لم يتراجع، فقال الاميركيون للجيش ان واشنطن لا توافق على ازاحة أي رئيس منتخب، وانه في اعلانه المزعوم، يتخذ الجيش المصري خطوة يتحمل مسؤوليتها وحده.

> ○ أوباما لم يسمه انقلابا ولم يطالب بإعادة مرسي وإنما بتسريع نقل السلطة إلى حكومة منتخبة
>
> ○ الجيش قال إن ملايين المصريين يطالبون برحيل مرسي فيما اعتبر الأخير أن الموضوع لا يدور حول شخصه بل حول مبدأ الشرعية

لكن مصادر اميركية اخرى سربت تقارير متناقضة تفيد بأن ادارة أوباما، ورغم انها لم توافق مع الجيش المصري على خطوته، الا انها لم تضغط بما فيه الكفاية، وبدت «نصف سعيدة» بالاجراء العسكري المصري.

وما يؤكد رواية القائلين ان فريق اوباما لم يمارس الضغط الكافي على حلفائه في الجيش المصري هو البيان الصادر عن البيت الابيض اثر اعلان السيسي.

ففي البيان، قال اوباما انه «اثر تطورات اليوم (أمس)، اعطيت التوجيهات الى الدوائر المعنية بمراجعة عواقب الخطوة المصرية وتأثيرها بموجب القانون الاميركي على المساعدة الاميركية الى الحكومة المصرية»، الا ان البيان لم يصف اعلان السيسي بالانقلاب، وهو لو فعل ذلك، لكان انهى تلقائيا المساعدة الاميركية التي يحظر القانون الاميركي تقديمها لاي حكومة تقوم على اثر انقلاب عسكري.

يذكر ان الحكومة الاميركية تقدم ما تسميه «تمويلا عسكريا خارجيا» سنويا الى القوات المسلحة المصرية يبلغ مليارا و300 مليون دولار. ورغم قيام اعضاء في الكونغرس بعرقلة ارسال هذه المساعدة على اثر صدور احكام بالسجن بحق 43 عاملا في مؤسسات غير حكومية قبل اشهر، الا ان كيري اصدر مرسوما خاصا في 9 مايو الماضي، تجاوز بموجبه عقبات الكونغرس، وسمح بالافراج عن المساعدة «لاسباب تتعلق بمصلحة الامن القومي الاميركي»، على ما ورد في مذكرته الى مجلس الشيوخ في حينه.

وما يؤكد ان ادارة اوباما كانت «نصف سعيدة» باعلان السيسي هي دعوة الرئيس الاميركي، في بيانه، «الجيش المصري الى التحرك بسرعة ومسؤولية من اجل اعادة السلطة كاملة الى حكومة مدنية منتخبة في اقرب وقت ممكن من خلال عملية شاملة وشفافة، وتفادي الاعتقال العشوائي للرئيس مرسي ومناصريه».

وكان بوسع اوباما، لو كان متمسكا ببقاء مرسي، دعوة الجيش الى اعادة السلطة الى مرسي نفسه بدلا من الحديث عن تجاوزه والاسراع بتنظيم انتخابات.

مستقبلا، يشي بيان البيت الابيض بأن الحكومة الاميركية تعتقد انه يمكن لغير الاسلاميين الفوز في الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم «الاخوان» والتيارات السياسية الاخرى، اي ان الاعتقاد الاميركي مبني على ضرورة قيام حكام مصر المقبلين على «اصلاح ما انكسر مع اسلاميي مصر، ومحاولة استقطابهم للعودة الى المشاركة في الحكم، لا التفرد به»، على حد تعبير احد المتابعين للقاءات المتعددة التي عقدها المسؤولون الاميركيون في اليومين الماضيين للتباحث في الشأن المصري.

«حماس» لا تخشى «سقوط» حكمه

... وتل أبيب تؤكد أن مصر «كانت تتجه صوب حرب أهلية»

سرور خليجي وترحيب عربي مع استثناءات والغرب يطالب بالعودة بسرعة للديموقراطية

عواصم - وكالات - رحبت الدول الخليجية ودول عربية بتولي رئيس المحكمة الدستورية المصرية عدلي منصور موقتا الرئاسة بعد عزل الرئيس محمد مرسي، في حين أكدت غربية دول عدة ضرورة العودة بسرعة الى العملية الديموقراطية في مصر.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أول القادة العرب الذين هنأوا منصور حتى قبل ان يؤدي اليمين الدستورية.

وقال في برقية وجهها ايه: «في ذات الوقت نشد على أيدي رجال القوات المسلحة كافة ممثلة في الفريق اول عبدالفتاح السيسي الذين اخرجوا مصر في هذه المرحلة من نفق الله يعلم ابعاده وتداعياته لكنها الحكمة والتعقل التي حفظت لكل الاطراف حقها في العملية السياسية».

وفي الدوحة، وجّه أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني برقية تهنئة الى الرئيس المصري الجديد.

وكانت «وكالة الأنباء القطرية الرسمية» (قنا) نسبت الى مصدر مسؤول في وزارة الخارجية، إن «دولة قطر ستظل سنداً وداعماً لجمهورية مصر العربية الشقيقة لتبقى قائدا ورائدا في العالم العربي والإسلامي».

وأشاد المصدر بالدور الذي تضطلع به القوات المسلّحة المصرية «في الدفاع عن مصر وأمنها القومي».

وأكد استمرار علاقة قطر «الأخوية المتميزة مع جمهورية مصر العربية والعمل على تنميتها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين الشقيقين وشعبيهما». ودعا الى أن يحفظ الله «مصر وشعبها من كل مكروه».

من ناحيته، قال رئيس الامارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في برقية تهنئة الى منصور بعد أدائه اليمين، «تابعنا بكل تقدير وارتياح الاجماع الوطني الذي تشهده بلادكم الشقيقة والذي كان له الأثر البارز في خروج مصر من الأزمة التي واجهتها بصورة سلمية تحفظ مؤسساتها وتجسد حضارة مصر العريقة وتعزز دورها العربي والدولي». واكد ان الإمارات «التي تربطها بمصر علاقات أخوية وتاريخية تتطلع دائما الى تطوير وترسيخ هذه العلاقات في جميع المجالات لما فيه مصلحة البلدين وخير شعبيهما».

وقال وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان ان «الجيش المصري يثبت من جديد انه بالفعل سياج مصر وحاميها ودرعها القوي»، معرباً عن ثقته بأن «الشعب المصري قادر على تجاوز اللحظات الصعبة الحالية والانطلاق إلى مستقبل آمن وزاهر».

وفي رسالة تهنئة الى منصور، قال ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة «إننا لواثقون بأنكم ستتمكنون، بعون من الله عز وجل، من تحمل المسؤولية بكل حكمة واقتدار، تحقيقاً لتطلعات الشعب المصري الشقيق».

واعتبرت دمشق امس، ان اطاحة مرسي هو «انجاز كبير» و«انعطاف جذري» لمصلحة الديموقراطية.

وجاء في بيان منسوب الى «مصدر مسؤول في الجمهورية العربية السورية» واذاعه التلفزيون الرسمي، ان «سورية تعبر عن تقديرها العميق للحراك الوطني الشعبي في مصر، والذي اثمر انجازا كبيرا».

وفي الاردن، اكد وزير الخارجية ناصر جودة في بيان امس، «دعم الاردن الكامل والثابت لمصر الشقيقة وشعبها العزيز وقيادتها وهي تتولى زمام المسؤولية بشجاعة في هذا الظرف المفصلي».

وفي صنعاء، بعث الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح بتهنئة الى منصور، واشاد بالدور الرائد الذي اضطلعت به القوات المسلحة المصرية.

وفي رام الله (الراي)، هنأ رئيس السلطة محمود عباس امس، منصور، واشاد بدور جيش وشعب مصر في الاطاحة بمرسي.

في المقابل، أعلنت حركة «حماس» انها لا تخشى سقوط حكم مرسي «بل ما يهمنا هو استقرار مصر».

وفي تل أبيب، صرح النائب الاسرائيلي البارز ووزير الدفاع السابق بنيامين بن اليعازر، امس، تعليقا على ما حدث في: «من وجهة نظري، لم يكن أمامهم خيار... البلاد كانت في فوضى... البلاد كانت تتجه صوب حرب أهلية». وانتقد بن إليعازر الرئيس السابق محمد مرسي وقال: «الرجل استغرق عاما بأكمله لكي يولى رجاله المناصب العليا في حين انتظرت الجماهير الخلاص والمساعدة».

وتظاهر المئات من التونسيين أمام مقر السفارة المصرية في العاصمة التونسية للتعبير عن فرحهم وابتهاجهم بعزل مرسي، رافعين شعارات مناهضة لـ «إخوان المسلمين»، ولـ «حركة النهضة الإسلامية» التي تقود الائتلاف الحاكم في تونس.

وفي طهران، اعلن الناطق باسم الخارجية عباس عرقجي ان بلاده تحترم «ارادة الشعب» المصري وشددت على ضرورة «الاستجابة لمطالبه المشروعة».

وأعلنت تركيا ان ازاحة الجيش للرئيس مرسي عن السلطة، «لا تعكس رغبة الشعب» ودعت البلاد «للعودة الى الديموقراطية».

دوليا، صرح وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ ان بلاده «ستعمل» مع السلطة الجديدة في مصر، مؤكدا من جديد ان لندن لا تدعم «التدخلات العسكرية في نظام ديموقراطي (...)». الا انه قال: «علينا ان ندرك ان هذا التدخل (من جانب الجيش) يلقى شعبية. لا شك في ذلك بناء على قراءة الرأي العام الحالي في مصر».

وفي اثينا، أعلن وزير الخارجية الالماني غيدو فسترفيلي ان ازاحة مرسي تشكل «فشلا كبيرا للديموقراطية»، مؤكدا ان «عودة مصر في اسرع وقت ممكن الى النظام الدستوري امر ملح (...) وهناك خطر حقيقي من تأثر عملية الانتقال الديموقراطي في مصر». وتابع انه «يجب تفادي باي ثمن الاعتقالات السياسية وموجة القمع. يجب اتخاذ كافة الاجراءات للعودة الى النظام الديموقراطي».

وفي كوبنهاغن، دعا الامين العام للامم المتحدة بان كي مون امس، «الى العودة بسرعة الى الحكم المدني في مصر، تلبية لتطلعات الشعب»، مؤكدا ان «الوضع في مصر لا يزال غير مستقر وان الحل لن يكون سوى بوقوف كافة القوى السياسية في صف واحد».

من جهته، دعا الاتحاد الاوروبي كل الاطراف في مصر الى «العودة بسرعة الى العملية الديموقراطية» خصوصا عبر اجراء انتخابات رئاسية جديدة بعد اقصاء مرسي.

اما فرنسا فقالت انها «اخذت علما» بالاعلان عن انتخابات جديدة، كما قال وزير الخارجية لوران فابيوس الذي اكد انه «يأمل في ان يتم الاعداد للاستحقاقات في اطار احترام السلام الاهلي والتعددية والحريات الفردية ومكتسبات الانتقال الديموقراطي ليتمكن الشعب المصري من اختيار قادته ومستقبله بحرية».

ودعت وزارة الخارجية الروسية «جميع القوى السياسية في مصر» الى ضبط النفس» واكدت رغبتها «في حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اطار ديموقراطي، من دون اعمال عنف ومع احترام مصالح جميع طبقات ومكونات المجتمع المصري».

بيان الإقصاء وصل ماسبيرو بحراسة الجيش ووزير الإعلام خرج من الباب الخلفي

| القاهرة ـ من أحمد مجاهد |

قبل بيان القوات المسلحة المصرية، الذي أعلن سقوط نظام، وبداية فترة سياسية جديدة في مصر، شهد مبنى الإذاعة والتلفزيون المصري، حالة ترقب وقلق وتحركات أمنية وإعلامية، انتظارا لإذاعة البيان عبر التلفزيون الرسمي.

مصادر قالت إن الساعة 3 عصرا، كانت ساعة بداية الاستعدادات، وتحديدا في استوديو 11 ودارت الاتصالات ما بين قيادات المبنى، في حضور قيادات عسكرية، لمعرفة الموعد.

واقتربت ساعة الصفر، عندما تم الإبلاغ أن البيان سيرسل، وفي حضور رئيس قطاع الأخبار إبراهيم الصياد ومستشار وزير الإعلام إسماعيل الششتاوي ورئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون شكري أبوعميرة.

وعند السابعة تقريبا وصل البيان بحراسة مدير الشؤون المعنوية للقوات المسلحة ومندوب المجلس العسكري اللواء محسن عبدالنبي، الذي دخل الاستوديو وأخرج قيادات ماسبيرو من داخل الاستوديو، وشاهد البيان من خلال شاشة بالاستوديو، لمراجعته ومعرفة ما إذا كان في حاجة إلى مونتاج، وأذيع البيان، وصفقت بقوة قيادات مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ثم أذيع البيان الذي تلاه وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي.

وذكرت المصادر أنه للمرة الثانية على التوالي لم يحضر وزير الإعلام صلاح عبدالمقصود، إلى مبنى ماسبيرو ولم يتم الاتصال به من قبل ماسبيرو أو قيادات الأمن لحضور بث القوات المسلحة مثلما فعلوا معه مع البيان الأول للجيش.

وقالت مصادر في ماسبيرو، إن وزير الإعلام غادر المبنى من بوابة خلفية، ووسط حراسة مشددة.

باسم يوسف: «يتحرق البرنامج ... المهم البلد»

| القاهرة - «الراي» |

غرد الإعلامي المصري الساخر باسم يوسف كثيرا عقب إذاعة بيان الجيش المصري، وقال إنه يشارك المصريين فرحتهم، مضيفا: «حد ملاحظ إن اللجان الإخوانية اختفت؟».

وتابع: «مرت سنة كنا بنضحك فيها على قنوات الفتنة، لكن وانت بتضحك البلد كانت تحت رحمة تحريضهم، المهم البلد الحمد لله، سنة من زرع بذور الفتنة والفرقة والاستعلاء على الناس باسم الدين مرت وولت وفاتت والحمدلله.. مبروك».

وفي تغريدة أخرى، قال: «إذا كانت رسالة برنامجي البرنامج الوحيدة هي كشف التجارة بالدين، وكشف قنوات الفتنة، فده يكفينا، وتاني، يتحرق البرنامج،المهم البلد، وعفا الله عما سلف».

واوضح: «أرجو ألا يكون غلق القنوات قرارا دائما، بالرغم من أنهم كانوا يطالبون برؤوسنا، ويحرضون الناس علينا في الميادين، وتم تهديدي بالقتل».